

## كلمة افتتاحية

### اجتماع رفيع المستوى لاستعراض

#### أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ - التوقيت: ١١:٠٠ - ١٣:٠٠ بتوقيت بيروت

د. مهريز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية المستدامة

أصحاب السعادة، السيدات والسادة

الحضور الكريم

نلتقي اليوم في نهاية عام استثنائي، عام شهد حصد الأرواح وخسائر مادية واجتماعية جسيمة. عام كبدت فيه جائحة كورونا منطقتنا خسائر في الناتج المحلي للدول قدرت ب ١٥٢ مليار دولار وخسارة ما لا يقل عن ١٧ مليون وظيفة دفعت بأكثر من ١٥ مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر. وفي ظل تلك الظروف، باتت العدالة الاجتماعية هدفاً جماعياً، نسعى سوياً لتحقيقه. عام أصبح لا خيار لدى حكوماتنا العربية غير تبني نماذج تنمية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية بطرق مستدامة.

إلا أن العديد من السياسات العامة في الدول العربية تعاني من معوقات أساسية ومتراصة تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانيات الضعيفة وتلك التي تعاني من نزاعات أو تلك المتأثرة بها. وقد تتضمن هذه المعوقات: ضعف القدرات المؤسسية لمكافحة الفقر، وزيادة غير مسبوقه للامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغياب الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، وضعف المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار، وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية.

ولأن التحديات جسيمة، عكفنا في الإسكوا على توحيد مفهومنا للعدالة الاجتماعية ليشمل المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، ويركز على إزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. وأخذنا على عاتقنا دمج هذا المفهوم في السياسات العامة للدول العربية، ودأبنا على تطوير المواد المعرفية والبحثية، وكذلك الأدلة الاستراتيجية المطلوبة لتقديم المشورة الفنية وتطوير القدرات في هذا المجال.

وعقدنا سلسلة من الورش التدريبية في موضوعات عدة، منها على سبيل المثال "تطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة"؛ و"إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية"؛ و"تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية"؛ و"تحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية".

وكان من الضروري تصميم أداة، والتي هي محور اجتماعنا اليوم، تستطيع الدول استخدامها لقياس مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية. وتهدف هذه الأداة إلى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة

الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح الحلول والتدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات من خلال تبني خطوات عملية وملموسة لمعالجتها. كما تهدف هذه الأداة إلى تمكين المؤسسات الحكومية من التقييم الذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية، وتزويد المؤسسات الحكومية بأداة ولوحة نتائج لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياساتها الوطنية والسماح لها باستخدام هذا التصنيف كمعيار لتحسين قدراتها على تصميم الخطط والسياسات والبرامج في المستقبل.

لقد تم تطوير الأداة على عدة مراحل خضعت من خلالها إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات الفنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ففي المرحلة الأولى، تم اختبار هذه الأداة في ورشة عمل وطنية عقدت في الجمهورية التونسية حيث قدم المشاركون في الورشة ملاحظات قيمة حول مضمون الأداة وهيكلتها ومنهجية عملها المقترحة. كما أبدوا الرأي في مبرراتها وقابليتها للتكيف مع السياق الوطني، واقترحوا مجموعة من التوصيات. واستناداً إلى هذه المناقشات قام فريق عمل الإسكوا بتعديل الأداة وإدخال التغييرات المقترحة. وفي المرحلة الثانية، تم عرض ومناقشة الأداة في اجتماع خبراء افتراضي شارك به أبرز الخبراء وأصحاب المصلحة والأكاديميين المعنيين من المنطقة العربية ومن الإسكوا. كما تم اختبار الأداة على استراتيجية إعادة ادماج الفئات الضعيفة في تونس، وسوف نستمتع اليوم إلى التجربة التونسية وكيف سنعمل سوياً مع وزارة الشؤون الاجتماعية في البلد للبناء على نتائج التحليل الذي أظهرته الأداة.

ونطمح اليوم في المرحلة الثالثة والأخيرة من تصميم الأداة، استعراضها أمام حضراتكم في هذا الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى، والاستماع إلى آرائكم والحصول على دعمكم لتعميم استخدامها في الدول الأعضاء بشكل ذاتي.

مجدداً أكرر الترحيب بحضراتكم وأتمنى لنا جميعاً اجتماعاً مثمراً يسهم مباشرةً بالجهود الرامية إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية في منطقتنا.